العدد (2231) السنة التاسعة - الأربعاء (24) آب 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

في الواقع الاقتصادي

مجتمع التجّار .. والسيطرة النوعية

■ عباس الغالبي

أثار قرار تطبيق شهادة المنشأ وفحص السيطرة النوعية من قبل وزارة التخطيط ردود أفعال ساخطة من قبل مجتمع التجار ، جعل المشهد التجاري في حالة من الارباك أدى الى ارتفاع لافت للنظر في السلع والبضائع المستوردة .

مجتمع التجار والمستوردين ادعوا ان هنالك ثمة حالات من الفساد المالي والاداري في المنافذ الحدودية ، حيث لم تمرر البضائع إلا بعد دفع رشا الى الموظفين المختصين في هذه المنافذ ، كما ان تأخير ادخال البضائع بسبب تقيد الوزارة بتصديق الشركتين العالميتين التي تعاقدت معهما مؤخراً ، خلق شحة في كثير من السلع والبضائع الامر الذي أدى الى ارتفاع اسعارها ، كما ان ارتفاع تكاليف التخليص الكمركي في المنافذ الحدودية هي الاخرى أثرت على مشهد الاسعار .

ولم تكن هذه الاسباب مجتمعة مثار اعتراض المستوردين ، بل تعدى الامر الى قولهم ان الاجراءات الحكومية في تطبيق شهادات المنشأ والتعرفة الكمركية جاءت في وقت غير مناسب بالتزامن مع شهر رمضان المبارك ومايرافق ذلك من زيادة في الطلب الامر الذي يؤثر بشكل مباشر على حركة الاسعار ، حيث نرى ان الكثير منهم وبهدف تحقيق هامش ربح عال يلجأ الى رفع الاسعار من دون مراعاة للمستوى المعيشي لذوي الدخل المحدود ، منطلقين من ثقافة تحقيق الربح العالي على حساب المستهلك ، وهذه تكاد تنطبق على عدد من فئات التجار الساعين الى اختصار المسافات وتوسيع تجارتهم وزيادة رأس المال بكل الطرق .

وعلى الرغم من الاسباب الموجبة التي أفصحت عنها الحكومة وراء تطبيق هذه الاجراءات إلا انها بتقدير كثير من المراقبين لم تأت مواكبة لاتساع حركة الاسواق المحلية لاسيما في شهر رمضان ، كما انها لم تصل الى مبتغاها الحقيقي بسبب ضعف وعدم كفاءة الادارات والجهات التنفيذية وشيوع حالات الفساد المالي والاداري والتي ينوه عنها التجار أنفسهم .

الامر يحتمل بعدين الاول: يتعلق بالجهات التنفيذية في المنافذ الحدودية والثاني يتعلق بالتجار انفسهم الذين يسعون لتحقيق هامش الربح العالي من دون مراعاة لحركة السوق وعملية التبادل التجاري التي تنتابها الكثير من الهنات .

ولان العملية تتطلب وازعاً وطنياً وجهداً فنياً في آن واحد ، ندعو شريحة التجار ومعهم العاملين في المنافذ الحدودية لاعتماد المعايير العالمية في الفحص والتفتيش من دون تزمت وتأخير ، كما لابد من مجتمع التجار عدم استثمار هذه الفرصة باتجاه رفع الاسعار بشكل يؤثر على عملية العرض والطلب ويؤدي بالنتيجة الى رفع الأسعار يكون المتضرر من خلاله المستهلك وسط عملية تنازع بين السلطات الرقابية الحكومية وبين شريحة التجار .

الامر يتطلب الكثير من الحكمة في التعامل مع هكذا ملفات تحدث ارتباكاً في الأسواق المحلية التي تشهد ظاهرة لافتة للنظر من الاغراق السلعي والغش التجاري .

ادعوا إنه مضر بالتاجر والمستهلك

تجّار يحتجون على برنامج فحص السلع المستوردة لوزارة التخطيط

□ بغداد / ليث محمد رضا

تحولت ورشة العمل التي نظمها الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية في وزارة التخطيط لبحث برنامج الجهاز لتفتيش وفحص البضائع قبل التوريد إلى سجال محتدم بين عدد من التجار البارزين والمسؤولين في وزارة التخطيط . فيما اكد الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية ان هذا البرنامج يعد ضماناً لحقوق المستهلك عن طريق اعتماد المعايير العالمية .

واكد عدد من التجار في أحاديث لـ (المدى الاقتصادي) ان الوقت غير مناسب لتطبيق هذه الاجراءات التي لاتنعكس ايجابياً على الاقتصاد الوطني .

وقال التاجر أحمد السعدي لـ (المدى الاقتصادي) : إن وزارة التخطيط متمثلة بالجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية فاجأت التجار بالتعاقد المثير للاستفهام مع شركتي بيروفيريتاس Bureau Veritas الفرنسية و SGS السويسرية ، دون إعطاء التجار فترة كافية للتهيؤ.

واضاف السعدي ان تنفيذ هذا القرار يأتي في وقت انهيار البنى الاقتصادية بالكامل في ظل ضعف القطاعات الانتاجية .

وتابع السعدي : من الخطأ تنفيذ هكذا قرار يطلب من المستورد استيراد بضائع عالية الجودة و السعر بدون العمل على رفع دخل الفرد ليتمكن من سد مستلزمات الحياة الأساسية من نقل وسكن وكهرباء، وبالتالي فإن هذا البرنامج يضر بالمستهلك قبل غيره وليس كما تدعي وزارة التخطيط في أن القرار لحمايته ،لان التاجر كلما ارتفعت التكلفة يرفع السعر.

وطالب السعدي بسحب الملف الاقتصادي من القائمين عليه وإعادة النظر بقراراتهم غير العملية وإيداع المسؤولية لشخصيات ذات خبرة وكفاءة ،داعياً الى تجميد العمل بهذا القرار لحين التوصل الى صيغة تخدم الاقتصاد الوطني.

ومن جانبه قال التاجر ياسر شامل : نحن أخذنا على حين غرة بهذا البرنامج الذي لم يعلن عنه مسبقاً بالشكل والفترة الكافيتين مشيراً الى ان طريقة التعامل مع الشركات تتضمن اتفاقيات تجهيز لمدة سنة مما جعلنا نخسر الكثير من الأموال .

واتهم التاجر عباس علي الحكومة بتشجيع البضائع الايرانية والسورية من خلال عدم اخضائعها لهذا البرنامج حيث رفض مسؤولو الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية التعليق على هذا الموضوع .

من جانبه قال وكيل وزير التخطبط مهدي العلاق : بإعتبار ان وزارتنا هي المعنية بالموضوع فإنها ستقدم تقريراً تفصيلياً إلى مجلس الوزراء ونتقدم بعدد من المقترحات.

الى ذلك قال رئيس اللجنة التخصصية في غرفة تجارة بغداد عبد الرسول الحسناوي: كان الاجدر بالجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية ان ينسق مع شريحة التجار والخبراء الاقتصاديين من اجل الاستعداد قبل اتخاذ هكذا قرار.

وشكك الحسناوي بكفاءة مكاتب دول الجوار التابعة للشركتين المتعاقد معهما قائلا: ان مكتبهم الصغير في الاردن على سبيل المثال لايمتلك مختبراً بل يبعث السلع إلى المختبر الملكي.

بدوره قال رئيس اتحاد الغرف التجارية العراقية جعفر رسول الحمداني : إن اتحاده اخذ على عاتقه دعم هذا البرنامج ولكن على وفق الآلية التي وضعها الاتحاد في أن تكون أكثر من شركتين فاحصتين لكي تحصل منافسة ولا يحصل احتكار، وان يتم تطوير أداء المنافذ الحدودية والارتقاء بها لخدمة المستورد.

واضاف : سنقدم كاتحاد الغرف التجارية بجملة من المطالب إلى وزارة التخطيط والجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية .

وتحدث رئيس الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية سعد عبد الوهاب عن برنامج جهازه للتفتيش و الفحص قبل التوريد للمستوردين، مستعرضاً أهداف البرنامج التي ذكر أن أولها ضمان حصول المستهلك على منتجات ذات جودة مناسبة وفقاً للمواصفات المعتمدة إضافة إلى حماية صحة و سلامة المستهلك و الحفاظ على البيئة، و إطلاق أسرع للبضائع المرفقة بشهادة مطابقة من الكمارك العراقية، منع دخول المنتجات ذات الجودة الرديئة الى الاسواق ، ومنع ممارسة الغش و التلاعب و التقليد و التزوير.

وقال عبد الوهاب أن من اهم مزايا البرنامج، إصدار شهادات المطابقة للبضائع الموردة إلى العراق وفقاً للمواصفات المعتمدة و حسب الممارسات الدولية، وتسهيل دخول البضائع الموردة في المنافذ الحدودية العراقية دون أية إعاقة وتقليل تكاليف الأرضيات و تعطيل الشاحنات، تسهيل التبادل التجاري بين العراق و دول العالم نتيجة تطبيق الممارسات الدولية.

أما بشأن الآليات قال عبد الوهاب أن البرنامج طلب التحقق من المطابقة حيث يقدم المستورد أو المصدر طلباً للتحقق من المطابقة إلى شركة Bureau Veritas أو شركة SGS.

وأضاف عبد الوهاب: ينبغي أن يتضمن هذا الطلب الفاتورة الأولية ، الفاتورة النهائية ، خطاب الائتمان، وان وثائق المطابقة التي يمكن أن تكون متوفرة للبضائع المعدة للتصدير، كالشهادات ، تقارير الفحص/ تقارير التحاليل طبقاً لمواصفات السلامة /أو المواصفات العراقية ECE، EN، IEC، ISO أو مواصفات الغذاء – Codex، و الشهادات المتعلقة بإدارة الجودة.

وتابع عبد الوهاب: إن المعلومات متعلقة بمكان و تاريخ تواجد البضائع لغرض إجراء التفتيش الفيزياوي للبضائع قبل الشحن.

وأشار عبد الوهاب إلى أن البرنامج يتضمن التحقق الوثائقي حيث تقوم الشركة الفاحصة بمراجعة المعلومات التي زودت بها و التأكد من كفايتها لمتطلبات المطابقة، وعند الضرورة يتم اخذ عينات لإجراء الفحص المختبري / التحاليل.

وقال عبد الوهاب: بعد التحقق الوثائقي يتم إجراء التفتيش الفيزياوي على البضائع للتأكد من موافقتها تلك المحددة أثناء مراجعة الوثائق و بأنها مطابقة للمواصفات.

وبين عبد الوهاب: أن الآلية الرابعة تتمثل بشهادة المطابقة إذ تقوم الشركة الفاحصة بالتحقق من متانة ودقة البيانات التي تم جمعها أثناء عملية التحقق من المطابقة فإذا كانت النتائج مرضية يتم إصدار شهادة مطابقة مؤمنة ، حيث إن شهادة المطابقة الأصلية مطلوبة لأجل التسوية الكمركية للبضائع، وعند تشخيص حالات عدم المطابقة يتم إبلاغ المصدر أو المستورد بذلك من اجل التصحيح ، وفي حالة تخلفهم عن القيام بذلك يتم إصدار تقرير بعدم المطابقة.

وفي ما يتعلق بالتحقق في المنافذ الحدودية ذكر عبد الوهاب: تقوم الشركة الفاحصة بالتحقق من الشحنات الواردة و المصحوبة بشهادة المطابقة كما يلي من خلال التأكد من صحة شهادة المطابقة الصادرة عن الشركة الفاحصة، التأكد من مطابقة الشحنة لوثائق الشحن، و التأكد من سلامة الأختام إذا تم ختم الحاويات في بلد التوريد أو التصدير، والتأكد من وضع الشحنة (عدم وجود أضرار بالحاوية أو التأكد من إن البضائع المبردة أو المجمدة هي في حاويات مبردة). اخذ الصورة للبضائع المتضررة، في حالة وجود شك في أي شحنة يقوم موظف الشركة الفاحصة بإبلاغ مدير المركز الكمركي للتحقق من الشحنة و التأكد من مطابقتها للبضائع المفحوصة في بلد المنشأ أو بلد التصدير وكذلك الحال عند حصول الشك من قبل الكمارك.

النفط والطاقة تدعو لتغيير الإدارات العليا في الهيئات الحكومية

□ البصرة– بغداد/ وكالات

دعت لجنة النفط والطاقة وزارة النفط إلى إجراء إصلاحات إدارية داخلية لتطوير صناعة النفط والغاز في البلاد، لافتة إلى أن الإصلاحات يفترض أن تشمل تغيير الإدارات العليا في هيئات وشركات حكومية، كما طالبت بمتابعة عمل الشركات الأجنبية المتعاقدة مع الوزارة ضمن جولات التراخيص.

وقال عضو لجنة النفط والغاز في مجلس النواب النائب بهاء جمال الدين خلال مؤتمر صحافي عقده في محافظة البصرة، بحسب "السومرية نيوز"، إن "وزارة النفط يجب أن تقوم بإصلاحات إدارية واسعة كأساس لتطوير صناعة النفط والغاز في البلاد"، مبيناً أن "الإصلاحات يفترض أن تشمل تغيير الإدارات العليا في هيئات وشركات حكومية أهمها نفط الجنوب وغاز الجنوب والحفر العراقية".

وأوضح جمال الدين أن "بعض المسؤولين الإداريين فيها يفتقرون إلى الكفاءة، وإن ظلوا في مناصبهم فإن تلك المؤسسات لن تقدم الكثير في المستقبل وستبقى دون مستوى الطموح"، لافتاً إلى أن "اللجنة سبق وأن طلبت من الوزارة القيام بإصلاحات إدارية لكنها لم تستجب".

ودعا جمال الدين وهو نائب عن ائتلاف دولة القانون إلى "متابعة عمل الشركات التي رست عليها عقود التراخيص، ودفعها باتجاه تنفيذ التزاماتها التعاقدية، وبخاصة المتعلقة منها بتشغيل العراقيين بنسبة ٨٥٪ من الأيدي العاملة التي تتطلبها المشاريع التي تنفذها"، مؤكداً أن "لجنة النفط والغاز كانت تتوقع ان توظف تلك الشركات آلاف العراقيين لكن ذلك لم يحدث لك لغاية الآن".

وأشار عضو لجنة النفط والغاز النيابية إلى أن "بعض شركات عقود التراخيص تسببت بمشكلة في محافظة البصرة عندما قامت في غضون الأشهر القليلة الماضية بإخلاء الكثير من المزارع من دون أن يحصل أصحابها على تعويضات".

وكان العراق قد وقع في العام الماضي عقوداً مع شركات عالمية عدة لتطوير بعض حقوله النفطية ضمن جولتي التراخيص الأولى والثانية، لرفع سقف الإنتاج إلى ١١ مليون برميل يومياً في غضون السنوات الست المقبلة، والى ١٢ مليون برميل يومياً، بعد إضافة الكميات المنتجة من الحقول الأخرى بالجهد الوطني، وقد تركزت غالبية تلك العقود على تطوير حقول نفطية كبيرة تقع جنوب العراق، كما شهد شهر أيار من العام الماضي الإعلان عن جولة تراخيص ثالثة لتطوير ثلاثة حقول غازية هي عكاز في الرمادي، والمنصورية في ديالى، والسيبة في البصرة.

يذكر أن العراق يصدر نفطه الخام من ميناءي البصرة (البكر العميق) والعمية العائمين، وهما يقعان ضمن نطاق المياه الاقليمية العراقية في خوري العمية والخفجة، فضلاً عن ميناء جيهان التركي المطل على البحر الأبيض المتوسط عبر خط الانابيب، وعن طريق الشاحنات الحوضية إلى الأردن.

وينتج العراق حالياً نحو مليونين و ٥٠٠ ألف برميل من النفط الخام يومياً، وتبلغ نسبة الصادرات من نفط البصرة وميسان ٩٠ ٪، في حين تصدر النسبة المتبقية من نفط كركوك.

في غضون ذلك دافعت لجنة الطاقة على قانون النفط والغاز الذي سيطرح على مجلس النواب قريباً، رافضة اي إنتقاد يوجه من قبل الخبراء بشأن هذا القانون، مستبعدة ان يؤدي تطبيقه الى نشوب حرب اهلية.

وقال عضو لجنة الطاقة والنفط والنائب عن /التحالف الوطني/ فرات الشرع لـ (الوكالة الأخبارية للأنباء : "ليس من حق اية جهة ان تبدي وجهت نظر معينة في غير محلها ولايحق للجهات الفنية التدخل بالأمور السياسية وعلى الخبراء أن يغنوا هذا القانون فنياً وعلمياً .

واوضح " إن هذا القانون في حال سلم من الأخطاء سيعطي وزارة النفط حق التعامل مع الشركات بما يسمى العقود وجولات التراخيص ويمنع التصرف الفئوي والشخصي والحزبي وبنفس الوقت يضع حدوداً للتعامل مع هذه الشركات" .

وأضاف الشرع: "إن قانون النفط والغاز شرع منذ(٢٠٠٧)واعيدت كتابته اكثر من مرة في حين تم كتابته مرتين خلال ستة ايام لما يحتويه من ثغرات ،لذلك هوبحاجة الى تنقيح وترشيد" .

وكان الخبير النفطي حمزة الجواهري قد طالب مجلس النواب بإلغاء قانون النفط والغاز وعدم إقراره لما يحتويه هذا من فخاخ خطيرة للشعب العراقي سيؤدي الى نشوب حرب أهلية وتفتيت البلد وشعبه،

وقال الجواهري في تصريح سابق (للأخبارية):أطالب مجلس النواب بعدم إقرار بل وإلغاء قانون النفط والغاز وذلك لضمان سيادة العراق وشعبه من حقوق ملكيته للنفط.

واوضح:أن هذا القانون سوف يجرد وزارة النفط والشركات التابعة لها والمجلس الأعلى للنفط والغاز من جميع الصلاحيات السيادية وأنما يعطي الصلاحيات الى رؤساء الكتل السياسية، لذلك عند إقراره سيؤدي الى نشوب حرب أهلية ويفتت الدولة وسيادتها ،مشيراً الى الغرض من كتابة هذه المسودة هو لجعل فوضى تدور في قطاع النفط والغاز وليس لتنظيمه لأنه لا يوجد فيه معنى للسيادة بل لتدميرها .

سياسيون وخبراء يدعون إلى عدم المصادقة على اتفاقيات شركتي شل وميتسوبيتشي النفطية

□ لندن / المدى الاقتصادي

ناشد سياسيون وخبراء مقيمون في بريطانيا لجنة النفط والطاقة البرلمانية بالتوصية الى مجلس النواب برفض إتفاقية الغاز المعقودة بين وزارة النفط وشركتي شلّ وميتسوبيتشي العملاقتين. وعدم المصادقة عليها، كونها تميل بشدة الى مصلحة تلك الشركات مؤكدين انهم سيطلقون حملة تواقيع عالمية لرفض هذه الإتفاقية المشبوهة. ونهيب بأبناء شعبنا العراقي، في الوقت نفسه، بالضغط على مجلس النواب برفضها لانه الخاسر الأكبر من توقيعها.

وذكرت لجنة قوى وشخصيات التيار الديمقراطي في المملكة المتحدة في بيان تسلمت (المدى الاقتصادي) نسخة منه ان هذه الاتفاقية تخنق قطاعات الإقتصاد العراقي الإنتاجية، خصوصاً القطاعات الصناعية التحويلية وكذلك القطاع الزراعي ذي الأهمية الفائقة، ولها الأثر السيئ على استغلال الغاز الطبيعي داخل العراق وهو أهم مصادر توليد الطاقة الكهربائية الرخيصة والنظيفة والتي يحتاجها البلد في الوقت الراهن، كما أنه المادة الخام الأساسية في الصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية العراقية الواجب اعادة الحياة لها والعمل بدون كلل على تنميتها وأزدهارها. وأخيراً ليس هناك حاجة الى التوكيد بأن إتفاقية الغاز مع شركتي شلّ وميتسوبيتشي تضر بصورة عامة ضرراً كبيراً بالجهود الوطنية لإعادة بناء الإقتصاد العراقي المشرف على الموت.

وقال البيان ان إبقاء العراق دولة ريعية ضعيفة متخلفة تابعة للغير، هو ما تسعى إليه هذه الشركات العابرة للقارات، مثلما يفتح أسواقنا المحلية الى بضائع دول الجوار. بمعنى آخر إبقاء العراق نهباً لكل من هب ودب من اللصوص. ولعل نشر هذه الإتفاقية بجميع ملحقاتها وتفاصيلها، وإطلاع الرأي العام على بنودها ومناقشتها من قبل المختصين في هذا الشأن يكتسب أهمية في الوقت الحاضر. كما يكتسب هذا الأمر أهميته الكبيرة لكون الإتفاقية تتناقض بشكل صارخ مع القوانين المعمول بها والمنظمة لمثل هذه العقود والإتفاقيات.

الزراعة :إنتاج الحبوب للعام الحالي لم يوافق توقعاتها

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

أعلنت وزارة الزراعة أن إنتاج الحبوب للعام الحالي بلغ اكثر من مليوني طن، مؤكدة أن تلك الكمية لم توافق توقعاتها بسبب شح المياه الذي اثر بشكل سلبي على الانتاج، فيما أشارت إلى منعها زراعة الرز في مناطق نهر دجلة رغم صعوبة الامر. وقال الوكيل الفني لوزارة الزراعة مهدي ضمد القيسي لـ"السومرية نيوز"، إن "إنتاج الحبوب خلال العام الحالي بلغ أكثر من مليوني طن بقليل، على الرغم من أن توقعات الوزارة كانت تشير إلى أنه سيصل إلى ثلاثة ملايين طن"، عازياً السبب إلى "شح المياه الذي أثر بشكل كبير على تدني الإنتاج".

وأضاف القيسي أن "الأرقام التقريبية للحنطة والشعير تشير إلى إنتاج نحو مليون و٧٥٠ ألف طن من الحنطة وما بين ٢٥٠ و٣٥٠ ألف طن من الشعير".

وفي سياق متصل أشار القيسي إلى أن "الوزارة حددت زراعة الرز في ثلاث محافظات تابعة لمنطقة الفرات الأوسط، كما منعت زراعته في مناطق نهر دجلة، رغم إدراكها صعوبة الأمر". وكان الوكيل الفني لوزارة الزراعة أكد، سابقا اللجوء إلى تقنين المياه واتباع أساليب حديثة في الري لمواجهة شح المياه والحد من تأثيرات القرارات الإيرانية والتركية الخاصة بقطع الأنهر عن العراق، مبيناً أن الوزارة ستوزع قريبا الوجبة الأولى من منظومات الري بالتنقيط وفقا لبرنامج يضمن إنتاج ثلاثة ملايين طن من الحنطة سنويا. ويعد الإعلان عن خطط محددة لتقنين المياه في الزراعة، خطوة مهمة لتطوير هذا القطاع، إلا أن مختصين بالشأن الزراعي يرجحون عدم حصول "أي تغير جذري" في هذا القطاع قبل وضع استراتيجية واضحة للنهوض به، وإعادة النظر بقوانين تمليك الأراضي الزراعية وتصريف الإنتاج المحلي، فضلاً عن تأمين مصادر بديلة للمياه بما يعيد التشجيع على الزراعة. وشهد العراق خلال السنوات الثلاث الماضية خصوصاً، أزمة حادة في المياه العذبة، جراء بناء تركيا عشرات السدود الكبيرة على نهري دجلة والفرات، فضلاً عن قطع إيران بقطع مياه الأنهر المشتركة، وتوجيه مياه مبازلها باتجاه الأراضي العراقية، وقد تجلت صور هذه الأزمة بجفاف العشرات من الجداول والأنهر الفرعية في وسط البلاد وجنوبها، مما اضطر المئات من الأسر إلى هجر قراها والتوجه نحو مراكز المدن، كما أدى انخفاض مناسيب المياه العذبة في شط العرب، أقصى جنوب العراق، إلى زحف مياه الخليج المالحة نحو مدينة البصرة وتهديد مساحات واسعة من بساتين النخيل والحمضيات.

(صاعد... نازل)

■ متابعة/ صابرين علي

واصلت اسعار المواد الغذائية واللحوم ارتفاعها في الاسواق المحلية مع انخفاض ملحوظ بحجم العرض وارتفاع مستوى الطلب .

ونفى المتحدث الرسمي باسم وزارة التخطيط عبد الزهرة الهنداوي ماتردد من اخبار إن فحص السلع والبضائع في بلد المنشأ السبب وراء رفع الأسعار في الأسواق خلال شهر رمضان المبارك .

وقال الهنداوي لـ (المدى الاقتصادي) : إن الإجراءات الجديدة المتبعة بعملية فحص السلع والبضائع في بلد المنشأ سهلة وبسيطة عازيا ذلك الى سببين الأول:إن كلف الفحص تبلغ نسبتها (٠،٠٠٤) وتعد هذه نسبة قليلة جدا أما السبب الآخر إن الإجراءات المتبعة في هذه العملية سهلة وبسيطة حيث أنه بمجرد وصول البضائع إلى المنفذ الحدودي ومعها شهادة المطابقة من بلد المنشأ تدخل مباشرة وخلال ٢٤ ساعة عكس ماكان سابقا حيث تتأخر البضائع في المنافذ الحدودية لأسابيع وأشهر وهذا التأخر ناتج عن أسباب عديدة منها حدوث أزمة في السوق ورفع الأسعار إضافة إلى التكاليف التي سيتكبدها التاجر من خلال تأجير الأرضية في المنفذ الحدودي والروتين والانتظار والذي يؤدي في بعض الأحيان إلى تلف البضائع بسبب تأخرها .

واضاف الهنداوي : بعد تعاقدنا مع الشركات الفاحصة تغير الحال كثيرا بسبب الآلية السريعة ودخول البضائع خلال ٢٤ ساعة ،مبينا إن من أسباب رفع الأسعار إن الكثير من التجار لم يلتزموا بفحص بضائعهم ويتهربون من ذلك في بلد المنشأ وبالتالي تتكدس سلعهم وبضائعهم في المنافذ الحدودية مضيفا ان شهر رمضان يزيد الإقبال على الشراء وارتفاع حجم الطلب في السوق يزداد وذلك يؤثر بدوره على ارتفاع الاسعار ، مشيرا الى ان من المؤشرات الجيدة ان تجد تحسنا في مستوى دخل الفرد مما يزيد اقباله على الشراء.

وذكرت تقارير اعلامية خاصة بـ (المدى الاقتصادي) : ان سعر الكيس الواحد من مادة الرز زنة (٥٠ كغم) بلغ (٣٨،٠٠٠) دينار وارتفع سعر الكيس الواحد من مادة العدس زنة (٥٠) كغم من(٧١،٢٥٠) دينارا إلى (٧١،٥٠٠) دينار.. ومادة الحمص سعر الكيس الواحد زنة(٥٠كغم) إلى (٦٢،٧٥٠) دينارا، وكذلك مادة الفاصوليا اليابسة سعر الكيس زنة (٥٠ كغم) إلى (٦٥،٧٥٠) دينارا ، فيما ارتفع سعر الكيس الواحد من مادة اللوبياء زنة (٥٠كغم) من (٣٠،٥٠٠) دينار إلى (٣١،٠٠٠) دينار، وارتفاع سعر كارتون الزيت المستورد سعة (٢٠لترا) من (٣٧،٢٥٠) دينارا إلى (٤٠،٠٠٠) دينار ومادة معجون الطماطم للكارتون الواحد سعة (١٢ علبة) من (٢١،٧٥٠) دينارا إلى (٢٣،٥٠٠) دينار والكارتون الواحد سعة (١٢ طبقة) من مادة البيض المستورد إلى (٤٦،٥٠٠) دينار، في حين إن سعر كيس السكر زنة (٥٠كغم) ارتفع الى (٧٥،٠٠٠)

كما ارتفعت اسعار اللحوم والمنتجات الحيوانية في الاسواق المحلية إذ ارتفع سعر كيلو غرام الواحد من اللحوم المحلية (البقر والغنم) من (١٤،٧٥٠) دينارا إلى (١٥،٢٥٠) دينارا فيما ارتفع سعر كيلو لحوم الدجاج المحلي من (٤٣٧٥) الى (٥٠٠٠) دينار في حين ارتفع صندوق الدجاج المستورد سعة (١٠ دجاجات) إلى (٤٤،٧٥٠) دينارا ،مبينا إن سعر كيلو لحم غنم طازج / محلي في بغداد بلغ (١٥،٥٠٠) دينارا وسعر الموصل١٤٢٥٠ وسعر البصرة١٤،٧٥٠ لحم بقر طازج (بدون عظم) / محلي سعر الكيلو في بغداد ١٥٢٥٠ سعر الموصل١٣٧٥٠ سعر البصرة ١٤٢٥٠ دجاج مجمد / محلي كيلو و الموصل٤٧٥٠ سعر البصرة ٤٤٣٨".